

هل يسيطر اليوان؟

إسوار براساد ولي إيبه

أصبح

الاقتصاد الصيني اليوم ثاني أكبر اقتصادات العالم وأحد أهم محركات النمو العالمي. فحصته تتراوح

الآن بين ١٠٪ و ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي (حسب طريقة قياسه)، كما أنه ساهم بحوالي الربع في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي عام ٢٠١١. ولكن من بين عملات أكبر ستة اقتصادات في العالم، لا يزال اليوان الصيني هو العملة الوحيدة التي لا تتداول بسهولة ولا تقبل على مستوى العالم — أي أنها ليست عملة صعبة.

وفي الآونة الأخيرة اتخذت حكومة الصين خطوات لتشجيع استخدام اليوان على المستوى الدولي، حتى برغم عدم استعدادها لفتح اقتصادها أمام تدفق رؤوس الأموال بحرية وللسماع بمرونة سعر صرف عملتها. ومع هذا، فنظرا لحجم اقتصاد الصين وحصصها المتزايدة في الناتج والتجارة العالميين، تنبئ هذه الخطوات بتزايد دور اليوان في التمويل والتجارة على المستوى الدولي. ولكن هناك سؤالا ملحا حول ما إذا كانت مكانة اليوان العالمية سترتفع لتتماشى مع مكانة الاقتصاد الصيني — ربما مقتربا من الدولار الأمريكي.

ويعتمد الرد على هذا السؤال على ثلاثة مفاهيم متصلة للعملة، وإن كانت متميزة:

• تدويل العملة: استخدامها في تقويم وتسوية المعاملات التجارية والمالية عبر الحدود — أي أن تكون وسيلة تبادل دولية،

• قابلية تحويل الحساب الرأسمالي: ما مقدار القيود التي يفرضها بلد ما على التدفقات الداخلة والخارجة من رأس المال المالي — فالحساب الرأسمالي المفتوح تماما لا تفرض عليه قيود؛

• عملة الاحتياطي: ما إذا كانت في حيازة بنوك مركزية أجنبية بغرض الحماية من أزمات ميزان المدفوعات.

ويمكن استخدام عملة بلد ما على المستوى الدولي حتى وإن كان حسابها الرأسمالي غير مفتوح بصورة كاملة. وقد تستخدم عملة أحد البلدان بقدر بسيط أو ربما لا تستخدم مطلقا على المستوى الدولي حتى في ظل عدم وجود قيود على التدفقات الرأسمالية. غير أن كلا من الاستخدام الدولي والحساب الرأسمالي المفتوح مطلبان ضروريان لكي تصبح العملة من عملات الاحتياطيات الدولية.

ويجري هذا المقال تقييما لوضع اليوان الراهن وآفاقه المتوقعة من كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة من حيث توازن التنمية الاقتصادية في الصين وقدرتها على الاستمرار، وما يقترن بها من انعكاسات على النظام النقدي العالمي.

التحول إلى عملة للاحتياطي

هناك اتفاق واسع النطاق على حتمية تحول اليوان في نهاية المطاف إلى عملة للاحتياطي بالنظر إلى حجم الصين والآفاق المتوقعة لنموها. ومن أجل قياس احتمالات التحول وتوقيته، فمن الضروري النظر في الخصائص المعتادة لعملة الاحتياطي وتقييم التطور الذي تحرزه الصين في كل من هذه الأبعاد. والعوامل التي تؤثر عموما على وضع الاحتياطي لعملة ما تتضمن:

• الحجم الاقتصادي: فإجمالي الناتج المحلي للبلد المعني وحصصه في التجارة والتمويل العالميين من المحددات المهمة، وإن كانت غير حاسمة، لوضع عملته بين عملات الاحتياطي.

• السياسات الاقتصادية الكلية: يجب أن يثق مستثمرو الأصول السيادية لبلد ما في قدرة سياساته الاقتصادية على حماية قيمة العملة من التراجع — لا سيما التزامه بالحفاظ على معدل تضخم منخفض وقدرته على الاستمرار في تحمل الدين العام.

• سعر الصرف المرن: فعادة ما يجري تداول عملات الاحتياطي بحرية وتتحدد قيمها الخارجية حسب قوى السوق، وإن كان ذلك لا يحول تماما دون تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي. والحساب الرأسمالي المفتوح ليس مرادفا للتعويم الحر لسعر الصرف.

• الحساب الرأسمالي المفتوح: يجب أن تكون الاحتياطيات مقبولة في أداء المدفوعات للشركاء



العملة الصينية في طريقها لاكتساب أهمية عالمية أكبر، ولكن منافستها للدولار أمر غير مرجح في المستقبل القريب

• الاتساع: توافر مجموعة واسعة من الأدوات المالية، بما في ذلك أسواق اللوفاية من المخاطر؛

• العمق: توافر مقدار كبير من الأدوات المالية في أسواق محددة؛

• السيولة: ارتفاع مستوى حجم الأعمال (حجم التداول).

وفي غياب سوق كبير بالقدر الكافي لسندات الدين، لن يتسنى استخدام اليوان على نحو موثوق في المعاملات الدولية. وإذا لم تتوافر سيولة كافية في أسواق سندات الديون المقومة باليوان، لن تصبح العملة جذابة للأعمال الأجنبية. ومن منظور الحساب الرأسمالي المفتوح، ربما يشعر المستوردون والمصدرون بالقلق من زيادة تقلب سعر الصرف إذا لم يتسنى لهم النفاذ إلى أسواق المشتقات للوقاية من مخاطر النقد الأجنبي.

إذن ما هو المشهد الراهن؟ لا تزال البنوك مسيطرة على النظام المالي في الصين، بينما تمارس الحكومة الرقابة المباشرة على معظم الجهاز المصرفي. فمجموع الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي يفوق حجم أسواق السهم والسندات مجتمعة. واختفت عملية تطوير الأسواق المالية على نطاق أوسع بسبب حجم الجهاز المصرفي وهيكله – اللذين يحميان الأرباح المصرفية بالحد من المنافسة – والحوجز التنظيمية. وأسواق سندات الدين في الصين متأخرة كثيرا عن أسواق الاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية من حيث الحجم والسيولة (راجع الرسم البياني ١). وتتسم سوق سندات الدين الحكومية بأنها كبيرة إلى حد معقول بالقيم المطلقة وإن كان حجم التداول محدودا. ويرتفع حجم التداول نسبيا في سوق سندات الشركات في الصين، والتي لا تزال صغيرة. وتتكشف صورة مماثلة بتحليل نسب سندات الدين الدولية وفقا لعملة إصدارها. فتسود عملات الاحتياطي القائمة؛ بينما الجزء المقوم باليوان من الدين الدولي لا يتجاوز ١٠٪. وبينما الحجم المطلق لسوق سندات الدين في الصين صغير من المنظور القطري المقارن، فلا ينبغي لهذا الأمر أن يحجب النمو السريع لهذه الأسواق، والذي يتسق مع عزم البلاد على حيابة اليوان للقبول كعملة دولية (راجع الرسم البياني ٢). ومع هذا، ربما كان وضع اليوان كعملة للاحتياطي هدفا أطول أجلا بكثير.

وتطور أسواق الأسهم من المجالات التي أحرزت الصين فيها تقدما ملموسا. فإثر إصلاحات عام ٢٠٠٥، شهد كل من رأس المال السوقي وحجم الأعمال طفرة ونما بلغ ستة أضعاف، بينما ارتفع حجم التداول

التجاريين والماليين للبلد المعني، مما يقتضي إتاحة تداول العملة بسهولة في الأسواق المالية العالمية. ويصعب هذا الأمر في حالة البلد الذي يفرض قيودا على التدفقات الرأسمالية وإذا كانت أسواق الصرف الأجنبي لديه محدودة وخاضعة لرقابة حكومية مباشرة.

• تطور الأسواق المالية: يجب أن تتسم الأسواق المالية في البلد المعني بالعمق والسيولة – أي أن تكون أسواق، وخاصة للسندات الحكومية، فيها أعداد كبيرة من المشترين والبائعين لتوفر أصولا "آمنة" يمكن للمستثمرين الدوليين والبنوك المركزية من بلدان أخرى حيازتها. ومن العوامل المهمة أيضا حجم الأعمال (أو حجم التداول) في أسواق السندات المذكورة كأحد مقاييس السيولة.

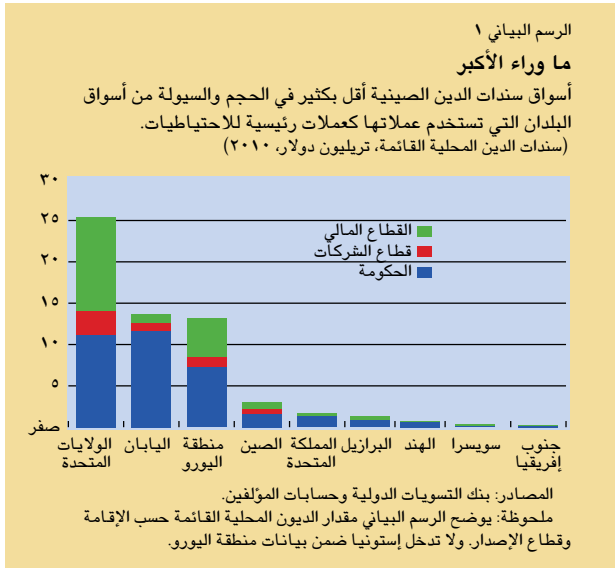
وليس ثمة قاعدة ثابتة وسريعة المفعول تُملي أي هذه العوامل مهم أو حتى أساسي. فالفرك السويسري مثلا من عملات الاحتياطي العالمية برغم أن حصص سويسرا في إجمالي الناتج المحلي والتجارة على مستوى العالم صغيرة. علاوة على ذلك، كثير من الاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية – مثل منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة – عليها ديون عامة كبيرة ومتزايدة، الأمر الذي يشكك في استقرارها الاقتصادي الكلي وإن كان لم يؤثر على وضع الاحتياطي لعملاتها، على الأقل حتى هذه الآونة. وفي واقع الأمر، استنبط بعض المحللين حقائق من تجربة الولايات المتحدة أفادت في جدلهم بأنه إذا كانت الصين ترغب في توفير أصول احتياطية لبقية العالم سيتعين أن تسجل عجزا كبيرا في حسابها الجاري. ولكن ليس هذا هو الوضع. فعملتي اليابان وسويسرا تمكنتا من تحقيق مكانة بين عملات الاحتياطي برغم استمرار تحقيق فوائض في الحساب الجاري للبلدين.

كيف يتواءم اليوان

يعرف الجميع حجم الصين وأهميتها في التجارة العالمية. فاليوم تبلغ حصتها في التجارة العالمية للسلع ١٠٪ مقابل ٤٪ منذ عقد مضي، وتربطها علاقات واسعة النطاق مع اقتصادات أخرى من خلال الروابط التجارية. وهناك سؤال مطروح حول ما إذا كانت سياسة المالية العامة والسياسة النقدية للصين تعملان على تثبيت التوقعات التضخمية على المدى الطويل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. فمستوى الدين العام الصريح في الصين معتدل وعجز الموازنة الحكومية ضئيل مقارنة بالاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية. فضلا على ذلك، برغم الإدارة المحكمة لسعر صرف عملتها، والتي أثرت سلبا على استقلالية السياسة النقدية، ظل معدل التضخم في الصين مستقرا نسبيا في الماضي القريب.

ويدور السؤال التالي حول ما إذا كانت الصين تفتح حسابها الرأسمالي في الوقت الراهن. وبرغم الضوابط الرأسمالية المكثفة التي لا يزال معمولاً بها في الصين، يجري في الوقت الحاضر إلغاؤها على نحو اختياري مع توخي الحذر. ونتيجة لذلك، شهد إجمالي التدفقات الداخلة ارتفاعا حادا على مدار العقد الماضي، مما يعكس الإقبال على الصين كوجهة للاستثمار الأجنبي. كذلك سجلت التدفقات الخارجة ما عدا احتياطيات النقد الأجنبي نموا ملموسا، وإن كانت قد بدأت من مستوى منخفض، ومنها الاستثمارات الخارجية للشركات ومؤسسات الاستثمار الصينية كصناديق معاشات التقاعد. وباختصار، يزداد الحساب الرأسمالي للصين انفتاحا بالقيم الفعلية، وإن كان حتى بهذا المقياس لا يزال أقل انفتاحا من حسابات اقتصادات عملات الاحتياطي – منطقة اليورو واليابان وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ويدخل تطور الأسواق المالية في بلد الموطن ضمن المحددات الحاسمة لمكانة العملة الدولية. ومن المنظور التاريخي، اكتسبت كل عملة من عملات الاحتياطي أهميتها في ظل ظروف فريدة مدفوعة بعوامل مختلفة، ولكن الحقيقة الثابتة هي أن هذه العملية كانت تقتضي دائما وجود أسواق مالية قوية. وتشمل الجوانب المهمة لتطور الأسواق المالية:



وخاصة القول إن الأسواق المالية في الصين حققت تطورا محدودا من حيث الاتساع والعمق والسيولة على مدار العقد الماضي. ولكن الصين لا تزال قابعة في مرتبة متأخرة حينما يتعلق الأمر بأبعاد تطور الأسواق المالية، فمواطن ضعف النظام المالي من المرجح أن تعترض سبيلها نحو زيادة الدور الدولي لعمليتها.

حضور دولي متزايد

يكتسب اليوان في الوقت الراهن حضورا واسعا على المستوى الدولي برغم ضعف البنية التحتية المالية التي يركز عليها (راجع الرسمين البيانيين ٣ و٤). وظلت الصين تستخدم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على نطاق واسع كحقل تجارب لمبادرات تعزيز الاستخدام الدولي لليوان. وبدأ إجراء المعاملات الشخصية باليوان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة عام ٢٠٠٤ حينما سُمح للمقيمين هناك بفتح حسابات إيداع مقومة باليوان، تلتها مبادرات أخرى مثل تسوية المعاملات التجارية عبر الحدود وإصدار سندات باليوان.

ونظرا لسرعة اتساع حجم التجارة الصينية، فتشجيع استخدام اليوان في تسوية المعاملات التجارية يمثل أولى الخطوات المنطقية نحو تدويل العملة. وحققت تسوية المعاملات التجارية عبر الحدود بالعملة الصينية طفرة منذ أن بدأت في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١١ وصل حجم تسوية المعاملات التجارية باليوان إلى حوالي ٨٪ من مجموع تجارة السلع والخدمات الصينية. أما تحويلات العاملين الشهرية لليوان المستخدمة لأغراض التسوية عبر الحدود في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة فارتفعت إلى نحو ٢٥ مليار دولار شهريا عام ٢٠١١، أي أكثر من ضعف متوسط عام ٢٠١٠.

كذلك يشهد إصدار السندات المقومة باليوان (التي يُطلق عليها سندات "ديم سام") في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ارتفاعا متزايدا، فازداد بمقدار ثلاثة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ وبلغ مستوى عال يقرب من ١٠ مليار دولار في الربع الثاني من عام ٢٠١١. وصدر عدد أقل من هذه السندات خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١١، انعكاسا لتراجع أوضاع الأسواق العالمية مع استمرار تقيح أزمة الدين في أوروبا.

ومن الأساليب الأخرى لقياس الاستخدام الخارجي لليوان النظر إلى المعاملات بين البنوك. فلم يكن لمعاملات المقاصة باليوان وجود يُذكر

بما يتجاوز عشرة أضعاف. ومع هذا، فأسواق الأسهم الصينية شديدة التقلب والتعرض للمخاوف فيما يخص الحوكمة المؤسسية، الأمر الذي ربما يجعلها محدودة الفائدة في تعزيز دور اليوان كعملة دولية.

وتعتمد وتيرة تدويل عملة الصين على استخدامها في المعاملات المالية الدولية، وليس مجرد التجارة. ويمثل حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي مؤشرا جيدا على احتمال استخدام العملة كوسيط في المعاملات التي تنطوي على تجارة السلع والأصول المالية عبر الحدود. وتمثل حصة اليوان في الوقت الحاضر أقل من ١٪ من حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي ككل عام ٢٠١٠، لكن هذه النسبة تعكس صورة أقل للواقع. وتستفيد الصين من منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة كمركز مالي مهم لتسوية معاملات الصرف الأجنبي، وفي عام ٢٠١٠، بلغت حصة منطقة هونغ كونغ ٥٪ من حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي العالمية. وتمثل هونغ كونغ ركييزة مفيدة تضع اليوان على مسار تنافسي إذا ما قورن بغيره من عملات الأسواق الصاعدة الأخرى من حيث الوصول إلى مكانة العملة الدولية.

ولا تزال معظم أسواق المشتقات في الصين وليدة، وإن كانت ثلاثة من بورصات أسواق العقود الآجلة للسلع الأولية لديها من بين أعلى عشرين بورصة مشتقات في العالم مقيسة بعدد العقود الآجلة وعقود الخيار المتداولة. غير أنه من منظور تشجيع استخدام عملة ما على المستوى الدولي، فوجود سوق كبير لمشتقات السلع الأولية لا يكون مفيدا بنفس قدر أسواق المشتقات المالية الأكثر تنوعا وسيولة.

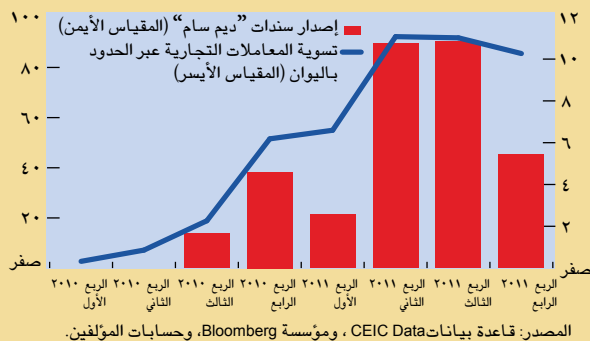
وإلى حد ما، تضطلع الأسواق المالية المحلية الحيوية عموما بتنفيذ دور السياسات الرامية إلى توجيه النشاط نحو منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. وشهد العام الماضي ارتفاعا حادا في مقدار الودائع باليوان وزيادة ملموسة في عدد المؤسسات المصرح لها بمزاولة أعمالها مستخدمة اليوان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة.

وتعزز الدور العالمي لليوان على نحو فعال بفضل سياسات زيادة استخدامه الخارجي دون المخاطرة باحتمال حدوث آثار ضارة نتيجة لتحرير الحساب الرأسمالي. ولكن الإمكانيات الكاملة لاستخدام عملة الصين على المستوى الدولي لا يمكن بلوغها بدون تحقيق مزيد من التنمية الفعالة في الداخل. وفي نهاية المطاف، لن يتسنى تحقيق التنمية الكاملة لأسواق الصرف الأجنبي والمشتقات بدون تحرير الحساب الرأسمالي بصورة ملموسة.

الرسم البياني ٣

وجود متزايد على الساحة الدولية

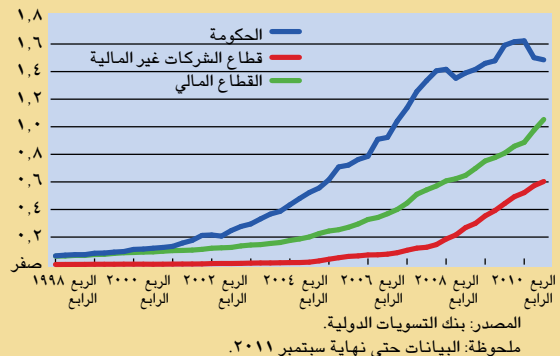
تصدر الصين سندات مقومة باليوان (سندات "ديم سام") وتسوي المعاملات التجارية باليوان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. (مليار دولار)



الرسم البياني ٢

الحفاق بالربك

تحقق أسواق السندات الصينية نمواً سريعاً رغم صغر حجمها على أساس مطلق. (سندات الدين المحلية القائمة، تريليون دولار)



وبرغم أن كل هذه التحركات متواضعة من حيث الحجم، فلها أهمية رمزية كإشارة إلى تحول في النظرة تجاه استقرار اليوان ودوره في النظام النقدي الدولي مستقبلا.

منافسة الدولار

هل ينتهج اليوان مسارا ليقطع الطريق على الدولار الأمريكي ودوره كعملة الاحتياطي العالمي السائدة؟ ربما، ولكن هذا اليوم لا يزال بعيدا. وعلى الأرجح، سيتطور اليوان على مدار العقد القادم ليتحول إلى عملة للاحتياطي تقلص من سيطرة الدولار ولكن لا تقضي عليها.

وفي الوقت الحاضر، تبلغ حصة الأدوات المالية المقومة بالدولار الأمريكي حوالي ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم. وتتأكد سيطرة الدولار على التمويل العالمي من خلال مؤشرات أخرى مثل حصصه في حجم التعامل في أسواق النقد الأجنبي وخصوم البنوك غير الأمريكية بعملة أجنبية عبر الحدود. وتتزايد المخاوف بشأن الاستقرار الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة وإمكانية تأثيره على تحبذ الدولار. وبرغم ما يتمتع به الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي الأمريكي، من مصداقية في أنحاء العالم بشأن نواياه في مكافحة التضخم، فتزايد الدين العام يثير قلقا بالغا. ويصل إجمالي مديونية الحكومة العامة الأمريكية إلى حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتشير تنبؤات صندوق النقد الدولي إلى احتمال بلوغه ١١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي أو نحو ٢١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٦. وإن كانت تلك بقعة خطيرة لأكبر اقتصادات العالم، فمن المفارقات أن تزايد الديون الأمريكية ربما يعزز سيطرة الدولار على النظام المالي العالمي — نظرا لضعف الطلب في اليابان ومنطقة اليورو وكذلك في الأسواق الصاعدة على ما يُطلق عليه الأصول الآمنة مع استمرار تراكم ما لديها من احتياطيات النقد الأجنبي.

علاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوة بين الصين والولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بتوافر أصول آمنة وسائلة مثل السندات الحكومية. فالأسواق المالية الأمريكية متفردة في العمق والاتساع والسيولة. وبدلا من تراكم الديون من أجل اللحاق بالولايات المتحدة، تواجه الصين تحديا في تطوير أسواقها المالية الأخرى وتوفير مزيد من الأصول عالية الجودة المقومة باليوان.

ويكتسب اليوان في الوقت الحالي أهمية متزايدة في التمويل والتجارة على الصعيد الدولي. ومن المؤكد أن أهميته ستتزايد، غير أنه ليس من المرجح أن يحتل مكانة بارزة بين عملات الاحتياطي ما لم تتوافر الحرية في تحويله وتعتمد الصين حسابا رأسماليا مفتوحا — ناهيك عن التحدي الذي تفرضه سيطرة الدولار. والتحدي الذي يواجه الحكومة الصينية هو دعم إجراءات سياستها المحدودة على المستوى الدولي بإجراء إصلاحات محلية كبيرة. أما احتمالات تحول اليوان إلى عملة عالمية فسوف تشكلها مجموعة أوسع من السياسات، لا سيما تلك المتعلقة بتطور الأسواق المالية، ومرونة سعر الصرف، وتحرير الحساب الرأسمالي. وسوف يعتمد مسار نمو الصين ودور اليوان في الاقتصاد العالمي على اختيار السياسات الملائمة. ■

إسوار براساد، أستاذ أقدم مشرف على كرسي تولاني للسياسة التجارية في جامعة كورنيل، ومشرف على كرسي القرن الجديد لعلم الاقتصاد الدولي في مؤسسة بروكينغز؛ ولي إيبه طالب دراسات عليا في جامعة كورنيل.

يستند هذا المقال إلى دراسة مؤسسة بروكينغز أجراها المؤلفان بعنوان "دور اليوان في النظام النقدي العالمي" (The Renminbi's Role in the Global Monetary System).

حتى منتصف عام ٢٠١٠، عندما سُمح للمؤسسات المالية في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة بفتح حسابات مقومة باليوان. ومنذ ذلك الحين، ارتفع كل من حجم المعاملات وقيمتها ارتفاعا هائلا. وبلغ إجمالي قيمة المعاملات مستوى الذروة مسجلا أكثر من ٥٠٠ مليار دولار في أغسطس ٢٠١١.

وينبئ بدء عناصر مختلفة في سوق اليوان الخارجية وتوسعها بسرعة — وإن كانت لا تزال متواضعة الحجم — بتواجد العملة على نحو ملموس في المعاملات التجارية والمالية في آسيا. ومع هذا، قد يجادل البعض بأن استخدام اليوان في عمليات إصدار سندات "ديم سام" والتسوية عبر الحدود لا يزال ضيق النطاق بينما تقتصر معظم الأنشطة على شركات الصين القارية والمؤسسات التابعة لها في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. وربما كان جزء من هذه الأنشطة انعكاسا لمحاولات التحايل على ضوابط رأس المال. وباختصار، لا يزال يتعين قطع أشواط أخرى حتى يبلغ تأثير الاستخدام الخارجي لليوان أقصى مستوياته الممكنة.

وعلى صعيد آخر، يعمل بنك الصين المركزي في الوقت الحاضر على إنشاء وتوسيع خطوط المبادلة الثنائية بالعملة المحلية مع بنوك مركزية أخرى في أنحاء العالم لتسهيل وتوسيع نطاق استخدام اليوان في المعاملات التجارية والمالية الدولية. وبرغم أن مبالغ هذه الاتفاقات الثنائية صغيرة، فهي مؤشر على الجهود الرامية إلى توافر القدرة والدراية الكافية لدى البنوك المركزية في بلدان أخرى فيما يخص الأدوات والتسهيلات المالية المقومة باليوان.

كذلك بدأ ظهور اليوان في حوافز احتياطيات النقد الأجنبي لعدد قليل من البنوك المركزية. وكانت ماليزيا ونيجيريا أول من أبلغ عن الاحتفاظ باحتياطيات باليوان في عام ٢٠١١. واليوم يحتفظ بنك شيلي المركزي في حافظته الاستثمارية بنسبة ٠,٣٪ من أصوله في هيئة أدوات مقومة باليوان. وتتنظر بنوك مركزية أخرى في إضافة أصول باليوان إلى حوافز احتياطياتها. ولا يمكن من حيث المبدأ حساب هذه الحيازات باعتبارها احتياطيات رسمية نظرا لافتقار اليوان إلى قابلية التحويل، غير أن هذا الأمر لا يبدو حائلا أمام تلك البنوك المركزية التي تعتبر الأصول المقومة باليوان — على غرار تلك المقومة بالعملات الرئيسية الأخرى — تأمينا ضد ضغوط ميزان المدفوعات.

